

جامعة القاهرة - كلية الحقوق

الدراسات العليا

العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية

ومسؤولية البنوك أمام المستهلك الإلكتروني

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

سليمان ضيف الله مطلق الزين

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

مشرفاً

- الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي

ورئيساً

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضواً

- الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق - جامعة بني سويف

مشرفاً

- الأستاذ الدكتور/ خليل فيكتور تادرس

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضواً

- الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي

أستاذ القانون التجارى والبحرى المساعد بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

٢٠١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا]

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية ٢٩

الإهداء

إلى أبي وأمي عرفاناً وامتناناً

أطال الله في عمرهما ومتعهما بدوام الصحة والعافية

إلى روح أستاذي الدكتور محمود مختار بريري

الذي تتلمذت على يديه في مرحلة الدبلوم

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى أخواني وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين المنيبين، والصلاة والسلام على من بعث بالحق رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتي وأستاذة الأجيال وعميدة القانون التجاري العربي الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي، الذي شرفت بقبولها الإشراف على رسالتي في مرحلة الماجستير والدكتوراه، فأضاعت بعلمها عقلي، وأهدتني بحكمتها حيرة سؤالي، وأظهرت بسماحتها تواضع العلماء، وبرحابة صدرها فضل الأجلاء؛ لذلك لن أجزئها حقها مهما أسهبت في الإطراء. فأسأل الله أن يحفظها ويبارك لها في عمرها.

وأتشرف بأن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي الأستاذة الدكتورة/ خليل فيكتور تادرس، حيث أنه من محاسن الحظ أنه كان عضواً في لجنة المناقشة والحكم على رسالتي في مرحلة الماجستير، وشرفت أيضاً بقبوله الإشراف على رسالتي في مرحلة الدكتوراه، فكان لواسع علمه وطيب خلقه ودقة ملاحظاته الفضل في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، أسأل الله أن يديمه لنا ولكل طلاب العلم أخاً فاضلاً وظلاً واقياً ومرجعاً علمياً نثق به ونؤليه كل الاعتزاز، فليسيادته وافر الشكر وعظيم التقدير.

وأُتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي
الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد على تفضله قبول مناقشة وتحكيم هذه
الرسالة، وتكبد عناء قراءتها وتصحيح ما بها من أخطاء، فلسيادته الفضل
في إثراء المكتبة العربية، فكان عالماً وفقياً في القانون التجاري وقُدوة
ومنارة لطلاب العلم، جزاه الله عني وعن كل طلاب العلم خير الجزاء،
وأدامه الله منارة للعلم تنهل منها الأجيال.

وأُتشفرف بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي
الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي على تفضله قبول مناقشة وتحكيم هذه
الرسالة، وتحمل عناء قراءتها وتصحيح ما بها من أخطاء على الرغم من
ضيق وقته وكثرة مشاغله، أسأل الله أن ينفعني بعلمه، وأن تكون ملاحظاته
سراجاً تنير طريقي، وتفتح أمامي آفاق المستقبل لمواكبة ركب العلم.
فلسيادته كل الاحترام والتقدير.

الباحث

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تطوراً هائلاً في مجال علم المعلوماتية والتكنولوجيا، الذي يعتمد أسلوباً تقنياً حديثاً عبر الشبكات الإلكترونية، حلَّ محلَّ الأسلوب التقليدي الذي كان سائداً في زمن الأوراق؛ فقد استبدلت الملفات الورقية بالسندات والسجلات الرقمية المحفوظة على أسطوانات ضوئية رقمية، تنتقل من خلال عالم المعلوماتية والشبكات الإلكترونية بسرعة خارقة غير أبهة للحدود والجغرافيا، إلا أن هذا التطور في عالم التكنولوجيا ولاسيما التكنولوجيا الرقمية، كانت له انعكاسات جليلة على جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما أدخل هذه القطاعات في تعقيدات كبيرة في التعاملات اليومية وعكس بظلاله عليها؛ وذلك بسبب ما يطرأ على علم المعلوماتية والتكنولوجيا من تطور مستمر ومتلاحق؛ ولم يكن قطاع البنوك بمنأى عن هذا التطور، بل إنه يُعدُّ القطاع الأكثر تأثراً بهذا التطور، فدخلت التكنولوجيا الرقمية إلى القطاع المصرفي وما تحمله من مفاهيم متعددة وجديدة؛ أدت إلى تغيير معظم الخدمات والعمليات المالية والمصرفية لهذه البنوك إلى خدمات وعمليات تتم بشكل إلكتروني، كما حولت البنوك بحد ذاتها إلى بنوك إلكترونية أو ما يعرف بـ (E - Banking) فساهمت في نمو نشاط هذه البنوك وانتشار خدماتها وتنوعها؛ حتى أصبحت تنفذ معظم عملياتها بواسطة هذه التكنولوجيا الرقمية الحديثة عبر شبكة الإنترنت؛ مما منح هذه البنوك بعداً دولياً بقالب جديد وذلك بسبب طبيعة شبكة الإنترنت الدولية.

المقدمة

ونذكر من هذه العمليات المصرفية الحديثة - العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية موضوع هذه الدراسة والتي تُعدُّ من أهم نشاطات البنوك والمؤسسات المالية ؛ إذ بلغت من الأهمية إلى القول أننا أمام الثورة البلاستيكية التي شملت جميع أنحاء الحياة المختلفة ؛ وذلك لأنها تقوم بتسديد المدفوعات محدودة القيمة Small - Value Payments والتي كانت إلى عهد قريب قاصرة على النقود السائلة فقط .

فالعمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية هي عبارة عن معلومات وبيانات تتم عبر الشبكات الإلكترونية، فهي عمليات محفوفة بالمخاطر، وذلك بسبب طبيعة هذه الشبكات المفتوحة والدولية . لذا فقد بات من الضروري البحث عن سبل لمعالجة هذه البيانات والمعلومات ووضع رقابة وحماية لها، حتى تظل في إطارها القانوني المشروع . وعلى الرغم من الجهود الحثيثة والمستمرة للتقليل من هذه المخاطر، إلا أن الانتشار الواسع لهذه البطاقات البنكية الرقمية والتطور التقني الذي يطرأ على هذه البطاقات وآليات عملها، يصاحبه نمو مضطرد لصور جديدة من الجرائم الإلكترونية التي تعترض هذه العمليات المصرفية المنفذة من خلال هذه البطاقات ؛ مما استدعى ذلك البحث عن ضوابط قانونية تنظم هذا التطور والتقدم التكنولوجي، وذلك بإيجاد آليات ، تقدم ضمانات تقنية وقانونية فعالة تتعلق بالموثوقية والسرية وإصدار تشريعات تنظم هذه العمليات الإلكترونية، إلا أن هذه الشبكات المفتوحة تظل عاجزة عن تقديم الأمان الجوهري والمثالي لهذه العمليات ؛ حيث تبقى هذه العمليات عرضة للاعتراض والاختراق من قبل الغير مجهولي الهوية، إضافة إلى أن عالمية هذه الشبكات جعلت من أغلب التشريعات الوطنية عاجزة بمفردها عن التصدي لما ينتج

المقدمة

عن هذه العمليات المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية من مسائل قانونية، كالتكيف القانوني لنظام هذه البطاقات وطرق إثباتها، وحجية مستخرجاتها في الإثبات، وكذلك أيضاً فيما يتعلق بتسوية المنازعات التي تنشأ بين أطراف معاملاتها والمحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق، وكذلك تحديد مسؤولية البنوك عن تنفيذها لهذا النوع من العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية ؛ ونظراً لعجز هذه التشريعات وغياب النصوص التي تعالج المسائل القانونية الناتجة عن هذه العمليات في بعض التشريعات المختلفة ، فقد سارع الفقه والقضاء بوضع حلول قانونية تحدد مسؤولية البنوك عند تنفيذها لهذه العمليات، ومحاولة تطبيق النصوص المتفرقة في التشريعات المختلفة للفصل في المنازعات الناشئة عن هذه العمليات وتطبيق أحكام المسؤولية المدنية عليها.

وقد تجنبت هذه الدراسة قدر الإمكان التعرض للموضوعات التي لا تشكل إضافة جديدة لموضوع هذه الدراسة ؛ فمثلاً لم تتعرض هذه الدراسة لموضوع النقود الإلكترونية، لأنها ليست عملية مصرفية بل هي نقود بالمعنى الحقيقي للنقود التي تتسم بالقوة القانونية الإلزامية التي فرضتها السلطة التنفيذية متمثلة في البنك المركزي المصدر لهذه النقود، وكما تتسم بالقبول العام والثقة العالمية في التداول غير المحدود المدة، كما أن ملكيتها مرتبطة بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية^(١)، وذلك على عكس موضوع هذه

(١) انظر في ذلك كل من : د. محمد إبراهيم محمود الشافعي - الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية - بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون الذي أقامته جامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي - في الفترة ما =

المقدمة

الدراسة، وهو العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية ؛ فالعمليات المصرفية الإلكترونية ماهي إلا عبارة عن آلية، تخدم تداول هذا النوع من النقود وليس منشأة أو مصدر لها.

أهمية الدراسة :

إن اختيارنا لهذا الموضوع تكمن وراءه عدة أسباب، من أهمها التقدم المستمر والمتلاحق لشبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، والتي انعكست بدورها على القطاع المصرفي وذلك في السنوات الأخيرة ؛ الأمر الذي جعلنا أمام كم هائل من الخدمات والمعاملات الإلكترونية البنكية، ومنها على سبيل المثال العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية ومدى انتشارها

= بين ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٣ - بحوث المجلد الأول - ص ١٣٥ ، د. محمد عبد الحليم عمر - بطاقات الائتمان ماهيتها والعلاقات الناشئة عن استخدامها بين الشريعة والقانون - بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون الذي أقامته جامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي - في الفترة ما بين ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٣ - بحوث المجلد الثاني - ص ٦٦٨ ، د. عصام حنفي محمود موسى - الطبيعة القانونية لبطاقات الائتمان - بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون الذي أقامته جامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي - في الفترة ما بين ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٣ - بحوث المجلد الثاني - ص ٨٨٦ ، د. محمد نور الدين سيد عبد المجيد - المسؤولية الجنائية عن الاستعمال غير المشروع لبطاقات الائتمان - دار النهضة العربية القاهرة - سنة ٢٠١٣ - ص ٣٨ ، أ. كميت طالب البغدادي - الاستخدام غير المشروع لبطاقة الائتمان - دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان الأردن - سنة ٢٠٠٩ - ص ٧٢.

المقدمة

وقبولها لدى الجمهور، فتناولت هذه الدراسة تحديد مدى قيام المسؤولية المدنية في مواجهة البنوك أمام المستهلك الإلكتروني في ضوء أحكام المسؤولية العقدية وغير العقدية (التقصيرية) ، إضافة إلى مدى أهمية التوقيع الإلكتروني وأهميته في تنفيذ هذه العمليات وتحديد القانون واجب التطبيق والمحكمة المختصة التي ينظر أمامها النزاع، في ظل اختلاف جنسية الخصوم ومدى حجية مستخرجات هذه العمليات في الإثبات.

أهداف الدراسة :

إن هدف هذه الدراسة هو الإجابة على مجموعة من التساؤلات الهامة حول هذا الموضوع البالغ الأهمية في عصرنا الحاضر، ومن بين هذه التساؤلات: ما هي العمليات المصرفية الإلكترونية وخاصة المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية؟، وما هي طبيعة هذه العمليات؟ وما هي أبرز نظم هذه العمليات ومدى قابليتها لدى الأطراف المتعاملين فيها؟.

المشاكل التي تثيرها هذه الدراسة :

وبالنظر إلى موضوع هذه الدراسة والذي يتصف بالصبغة الدولية ؛ وذلك لأنها تنفذ عبر شبكة الإنترنت خارج نطاق الدولة الواحدة ، فإن ذلك يؤدي أحياناً إلى اختلاف جنسيات أطراف هذه العمليات ؛ مما يؤدي أحياناً إلى تنازع القوانين والاختلاف في تحديد المحكمة التي ينظر أمامها مثل هذا النوع من النزاعات، التي تنتج عن التعامل بهذه الشبكات، وذلك في ظل غياب اتفاق الأطراف على تحديد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق ؛ إضافة إلى تحديد الخطأ الموجب للتعويض في مثل هذا النوع من

المقدمة

العمليات وتحديد المسؤولية المدنية ضد المسؤول، وذلك لسهولة العبث بالدليل الإلكتروني أو تغييره أو تعديله ، إضافة إلى مدي حجية المستخرج الأصلي والصورة طبق الأصل عنه في الإثبات ، علماً بأن مستخرجات هذه العمليات تحمل نفس الصورة طبق الأصل عنها.

هذا بالإضافة إلى عرضة هذه العمليات للاختراق غير المشروع، وذلك بسبب عدم الرقابة المركزية على عالمية شبكة الإنترنت المفتوحة، إضافة إلى أن العمليات المصرفية الإلكترونية بشكل عام هي ذات طبيعة متجددة وذلك بفضل ما يطرأ على قطاع المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال من تطور متلاحق ومستمر، الأمر الذي يجعل هذا التشفير والتجديد أمام غياب تنظيم قانوني مسبق وخاصة فيما يتعلق بالبنوك الإلكترونية التي تقوم بتنفيذ مثل هذا النوع من العمليات.

صعوبات الدراسة :

لقد واجهت هذه الدراسة العديد من الصعوبات ، تمثلت في قلة المصادر المتخصصة التي تناولتها، علماً بأنه يوجد بعض من الدراسات والبحوث، تناولت بعضاً من جزئيات هذه الدراسة متفرقة، إلا أن الصعوبة كانت تكمن في عدم وجود دراسات تعرضت لهذا الموضوع بشكل تفصيلي.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمرات التي تعقد من قبل الجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة، هي التي تسهم بدور كبير في وضع أسس المعرفة العلمية للموضوعات الحديثة والمستحدثة مثل : العمليات المصرفية الإلكترونية بشكل عام، وخاصة المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية، أما المؤلفات

المقدمة

والرسائل العلمية والمقالات والدوريات التي تطرقت لهذا الموضوع فإنها لا تزال قليلة ونادرة.

وأيضاً من الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة، الطبيعة الفنية لموضوعها والقائم على أجهزة الحواسيب ومدى ارتباطها بشبكة الإنترنت من أجل تنفيذ هذه العمليات وما يدخل بينهما من تصميم للبرامج والنظم والوسائل التقنية المستخدمة، والإجراءات التقنية للحماية من المخاطر التي تعترض هذه العمليات، الأمر الذي يبتعد كل البعد عن تخصص الباحث.

منهج الدراسة :

نظراً لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في عالمنا المعاصر ؛ حيث أنه يدخل في شتى مجالات الحياة المختلفة وبالأخص كافة التعاملات المالية اليومية ، فقد اعتمدنا عدة مناهج من مناهج البحث العلمي تتكامل فيما بينها، بهدف الإلمام بجميع جوانب هذه الدراسة حتى تخرج بصيغتها النهائية، فاعتمدنا المنهج الاستقرائي وذلك بتجميع العديد من المؤلفات والدراسات والبحوث والمقالات والدوريات، التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة والاطلاع عليها وتصنيفها وفقاً للخطة النهائية لها ؛ ومن ثم اعتمدنا المنهج التحليلي، الذي يقتضي دراسة مفصلة ومعمقة للعمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية عبر الشبكات الإلكترونية، ومسئولية البنوك أمام المستهلك الإلكتروني من أجل الوقوف على حقيقة هذه العمليات وما ينتج عن التعامل فيها من آثار ؛ ومن ثم اعتمدنا المنهج المقارن، وذلك بعرض وبحث كل ما يتعلق بموضوع هذه الدراسة في التشريعات المختلفة والمواقف التشريعية من هذه العمليات.

المقدمة

وعلى ضوء ذلك نقسم دراستنا لهذه الرسالة إلى بابين على النحو التالي :

الفصل التمهيدي : البنوك الإلكترونية ماهيتها ومتطلباتها والمشاكل التي تثيرها.

الباب الأول : العمليات المصرفية الإلكترونية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية .

الباب الثاني : التنظيم القانوني للبطاقات البنكية الرقمية وأبرز الصعوبات التي تواجهها .

الفصل التمهيدي

ماهية البنوك الإلكترونية

ومتطلباتها والمشاكل التي تثيرها

